الدخيل من الالفاظ السريانية لطال بنا المقال . ونكتفي بما اتفق مثلين اليه = سكر الباب = = مرد الى الب = = كسكسه الجوز = الفجه = عرب الثوب = كربه وكمد = تميم الاناء والكيل بالمؤامد = الثقفة = فرطش عاليه = = ركز الوتد = دفق = ترع شيئاً = قش على وجه الماء = الشار = الهقار = صمد دراهم = = صمد العروس = = حدة الابط = كته = قيع الحجر = امطه في الكر المستعمل في الثلج = فرمة الشجرة = حلقها = فر الدجاج = عجلان الان مشب = اي شارب . شقل = الثوب = الخر = الشموط = الكية من العرب = الشبق = الصغير العظيم = نقل الحجر = رعف الشرنقة = ليث الذي للسعة ذوة الحري لقشا = طش الاناء = كس = وكذلك = الناسوت = = الجبروت = و = الكهنوت = و = الملكوت = = وحيا وحيا = = وداع الثوب =

غرف التجارة

ايقنت الامم التي كانت تحرص في اوائل القرن التاسع عشر الى الانتصار في ميدان الهيجاء . ان المصالح الاقتصادية هي المصالح الكبرى فاخذت تعمل لتوسيع نطاق تجارتها واعرضت عن توسيع مساحة بلادها . ولا مشاحة في ان تقدم الامم ونجاحها في حالتي السلم والحرب ومضاء حدها وعزوها في البلاد الاجنبية لا يكون الا بما تقوم به من الاعمال التجارية والصناعية .

تحولت الحرب في القرن العشرين حرباً اقتصادية مظاهرها جديدة : فاساليبها المتزايدة يوماً فيوماً في جميع انحاء المعمور بفضل الصناعات الكبرى اعني المصانع التي تكون الالوف المؤلفة من رؤوس الاموال وتضم الالوف من العمال تحت سقوف المعامل الفخمة . وهكذا اخذ ارباب الصناعات والمتاجر يبحثون البحث المتواصل عن اسواق البلاد في كل قطر ومصر . وكان الظفر في حلبة هذه الحرب حليف الشعب الذي اعد السلاح الاقوى والاسباب الموفرة الناشئة من ذلك لانها ميدان المنافسة بين الامم لم تكن معروفة قبل عشرين سنة او اكثر .

ان اميركا التي كانت تستغل حتى الآن بانفسها محاصيلها وبيعها الى عهد غير بعيد احست بلزوم المزيد من سياستها الاقتصادية لفتح ابواب التجارة حتى ان احد

المفرطين في التشديد باصول حماية الصناعة والتجارة صرح لامته في خطبة القاها قبل وفاته ببضعة ايام انه لابد من توسيع نطاق التجارة بعقد العهود مع بعض الدول توصلاً لهذه الغاية وفتح ثلمات في ابواب الجمارك المسدودة

وليست امة الاميركان وحدها في حاجة الى المبادلة التجارية بل جميع امم الارض المنتجة مضطرة لمبادلة محاصيلها زراعية كانت او صناعية · وليس الاستحصال غاية وانما هو واسطة والمستحصلون لا يستحصلون لانفسهم بل للانتفاع بما هم احوج اليه من ثمرات اعمال غيرهم عن طريق المبادلة ومكانتها ورواجها متناسبان مع مكانة المصادر ووفرتها وتحقيق ذلك من واجبات التجار مباشرة واما الحكومة فلا ينتظر منها الا ابلاغ التجار ما يتصل بها من الاخبار بواسطة قناصلها والذب عن حقوق رعاياها في البلاد الاجنبية وان لا تسن قوانين وانظمة تمس حرية التجارة وان تقيم قوتها مقام قوى الافراد حيث تكون الامة متأخرة في العلم والتجارة وان تكون لهم خير دليل فيما يمكن ان تكون

ولكن التجار في البلاد الراقية لا يعتمدون في ترقية التجارة الوطنية الا على انفسهم ولا يستنكف تجار الامم النازلة عن هذا المعتقد لان موظفي الحكومة لا يعلمون حق العلم ولا يستطيعون ان يعلموا كنه التجارة وسير اعمالها · فكيف يصح ان يقودوا التجار وهم احوج الى قيادتهم وآرائهم المؤيدة بالاختبار الصحيح والتجارب المتواصلة ·

وقصارى القول فلا يجدر بالحكومة ان تعين وجهة سير التجارة بين بلادها والبلاد الاجنبية وان فعلت لاضاعت حقاً اوجبه تداخلها حتى تم في مثله ومن الحتم على الحكومة ان تشاور من هم احق بالمشورة في سن الشرائع والانظمة الداخلية وتعيين خطتها في المشاريع العمرانية ووضع الضرائب التي لها علاقة بالتجارة والقيام بكل ماله مساس بالمصالح الاقتصادية والا تقع في حيص بيص فلا تطبق شرائعها على حاجات الامة ولا تلائم الاحوال الاقتصادية وتحول دون ارتقاء البلاد من حيث العمران وتخنق الروح التجارية بالتعديل الذي تحدثه في اصول الضرائب · وبعد فان المعهد الذي يهدي الحكومة الى المحجة المثلى في مجرى اعمالها ويقوم بكثير من الواجبات التي ترتقي بها مكانة التجارة الوطنية هي الغرفة التجارية

احدثت الطبقات الاقتصادية «*» في الامم التي نالت حريتها السياسية واحتفظت هي ونوابها بحق التشريع تسعى لترقية الاوضاع التي يؤلفها المتضمنون « الفتح » من بينهم

«*» التجار والزراع والصناع وارباب مذاهب المعاش المشروع

ليدافعوا عن منافع الطبقات الاقتصادية وكان لهذه الحركة الاقتصادية ثمرات عظيمة تعود على الافراد والامة بالنفع العميم ولما كان اعضاء هذه الاوضاع « غرف التجارة والزراعة والصناعة » يمثلون الطبقات الاقتصادية عامة اصبحت كلمتهم نافذة عن موكليهم والحكومة تحترم آراءهم واقوالهم وتصيخ الى مطاليبهم لانهم امناء الزراع والصناع والتجار وعمدتهم ولهم اطلاع على حاجات البلاد مهما تنوعت وتضاربت يوفقون بينها ويجمعونها حول مركز واحد

ومن المعلوم انه لا يعتمد في الشؤون الحيوية الا على ذوي العلاقات بالمنافع الحيوية ولذلك يستفاد من آراء ارباب الصناعات في الصناعة ومن التجار في آرائهم عن التجارة . ولما كان الرجوع في كل مسألة الى عامة التجار والصناع متعذراً اقتضت الحال ان تعتبر هذه الغرف والاندية التي حاز اعضاؤها الثقة العامة مرجعاً وآراء هذه الاندية تعتبر كآراء عامة افراد الطبقات الاقتصادية . والحكومة تعلم حق العلم ان موكلي رجال هذه الاوضاع قوة عظيمة اجتماعية في البلاد وان الايدي لا تجسر ان تتلاعب بهذه القوة .

اقيمت الغرف التجارية لمصلحة يجب الدفاع عنها ولا يرجى اقتطاف الثمرات من هذه المصلحة بمجرد اعمال الحكومة وتدابيرها ولذلك لا ينكر احد الداعي الى تأسيس الغرف التجارية ولكن هل هذه الغرف اسست على طراز واحد في كل قطر ومصر ؟

الغرف تنقسم من حيث تأليفها قسمان

١ — الغرف المؤسسة على القاعدة الفرنسوية تؤسسها الحكومة ويحضر جلساتها من ينيبهم الحكومة عنها وحق انتخاب اعضائها محصور بالتجار المقيدين في سجل الغرف التجارية او من يدفع منهم مبلغاً معيناً من ضريبة الباتنت والحقيقة ان هذا الشكل من الغرف عبارة عن شعبات اميرية ومداخيلها من الضرائب الموضوعة لها .

والغرف التجارية في المانيا وهولاندا والنمسا وايطاليا والبرازيل ورومانيا من هذا القسم .

والغرف الصناعية والتجارية في النمسا توفد نواباً الى مجلس الامة ولذلك فان لهاتيك نفوذاً سياسية تقوم بها . وغرف التجارة الالمانية رسمية ايضاً ولكل من غرف الحكومات الالمانية التجارية قوانين خاصة بها . ولها واجبات خاصة عدا عن واجباتها العامة تتعلق بالامور العدلية اذ انها تنتخب مرشحين من التجار بانتخابهم امر القضاء في محاكم الدعاوي التجارية وتعرض اسماءهم على الامير .

والغرف التجارية في ايطاليا تابعة لقانون ١٨٦٢ وغرف التجارة الرومانية تابعة لقانون ٧ ايار ١٨٨٦ اما الغرف التجارية العثمانية فهي على الجملة من الغرف المؤسسة على القاعدة الفرنسوية ·

٢— الغرف المؤسسة على القاعدة الانكليزية عبارة عن نقابات تجارية حرة ليست لها صفة رسمية قط · ومداخيلها من رواتب الاعضاء وهذه الغرف التي يمكن ان ينتظم في سلكها جمهور صنوف التجار اشبه بنقابات الصناعات المتحدة المؤلفة من رؤساء الصناعة بتلك النقابات المنتشرة في الاقطار الاوربية كافة ·

تلتئم الغرف التجارية كل عام في انكلترا وتؤلف مؤتمرا عاما وكذلك في اميركا وللقرارات التي تبرم في مؤتمري اميركا وانكلترا شأن عظيم · والغرف التجارية في البلجيك واميركا والبرتغال واليابان من هذا النوع · تنشئ الغرف التجارية الانكليزية الثغور وتتعهد بمحافظتها وتستوفي في مقابلة ذلك رواتب معينة من السفن ·

ولهذه النقابات « الغرف التجارية الانكليزية » التي تؤلف قوة عظيمة في مملكة بريطانيا العظمى تأثير كلي في كثير من الاصلاحات القانونية ·

وقد كانت غرف التجارة في البلجيك الى تاريخ ١٨٧٥ من نوع الغرف الفرنسوية ثم نزعت « بضم النون » عنها الصفة الرسميه وسمح القانون من ذلك العهد بتأسيس غرف حرة · اما روسيا فلها اشكال من الغرف خاصة بها :

اولاً في كل بورص لجان تنتخبها التجار والصناع على اختلاف ضروبهم ولهذه اللجان اجتماعات متوالية · ثانياً ان لكل من صنوف التجار والصناع مجامع ينتخب اعضاءها « جمهور الصنف الذي ينتسب الجمع اليه » واهم هذه المجامع « مجمع معدني روسيا الجنوبية » وتلتئم هذه المجامع مرتين في الخريف والربيع من كل عام وتمتد اجتماعاتها خمسة عشر يوما او عشرين وقد تتجاوز الاجتماعات هذه المدة · ثالثاً ان في نظارة التجارة الروسية مجلسا صناعيا تجاريا تعين الحكومة النصف من اعضائه وتنتخب الصناع والتجار سائر الاعضاء ويتجدد انتخاب هؤلاء « الاعضاء المنتخبون » مرة كل ثلاثة اعوام ·

فتمر اللوائح القانونية التي لها علاقة بالتجارة والصناعات كافة من لجان دور البورص والمجامع والمجلس الصناعي التجاري في نظارة التجارة الروسية وكل من هذه الاوضاع يؤخذ رأيه في اللوائح المذكورة ·

هل الغرف التجارية المؤسسة على الاصول الانكليزية أنفع من المؤسسة منها على الاصول الفرنسوية ؟

ليس من جواب قطعي لهذا السؤال لان شكل الغرف اي كونها رسمية او حرة تابع لاخلاق الامة وآدابها وعاداتها ونوع تربيتها .

فحيث تكون فكرة الاشتراك بالاعمال والاقدام والجرأة على القيام بالمشاريع غريزة في النفوس يقوم التجار بتأسيس غرف حرة لا يرضون الا بالشروط التي يستحسنونها فتتكفل بتلك المصالح التجارية وحيثما ضعف الشعور الحر والمبادئ لا يبدل الشعب هذه الاوضاع ولابد للقيام بهذه المشاريع من اشتراك القانون فيها

ولم يقتصر الاوربيون على تأسيس غرف تجارية في بلادهم بل اسسوا منها في البلدان التي يتجرون معها فان لفرنسا خمساً وعشرين غرفة تجارية في الخارج وللبلجيك وروسية ونيوزيلندا واستراليا وغيرها وللانكليز والنمسا والمجر والبلجيك والدنمارك وايطاليا واميركا غرف تجارية في باريز وقد نجم عن هذه الغرف فوائد كثيرة لتجار البلاد التي تنتسب اليها وذلك لانهم يأخذون منها الاخبار المفيدة ويدركون حاجيات البلاد التي أسست فيها وميول سكانها واذواقهم وبذلك تساعدهم على ايجاد المصادر وتوسيعها . وتكون رئاسة الشرف لهذه الغرف التي تؤسس في البلاد الاجنبية لعميد القناصل على الاغلب .

والحكومات تخصص مبالغ من وارداتها لدفعها الى غرف التجارة المؤسسة في البلاد الاجنبية لسد العجز في ميزانياتها لما لها من الفوائد والاعتناء وليس لهذه الغرف صفة رسمية عند الحكومة التي تنتسب اليها ولا عند الحكومة التي أسست في بلادها وغرف التجارة الفرنسوية المؤسسة خارج فرنسا وهذه تخابر الحكومة الفرنسوية رأساً .

* * *

وقبل ان نبحث في تأليف الغرف التجارية وعوائدها في فرنسا والبلاد العثمانية نأتي هنا على التعريف بوظائف الغرف التجارية في حياة التجارة العامة بكلمة مختصرة .

١ — الغرف التجارية تعنى حق العناية بالحركة الاقتصادية الشيقة وتتناول مسألة التعليم التجاري باعدادها من الناشئة بتشييد المدارس التجارية وتميل الناشئة الى التجارة والسياحة وتقوي في نفوسهم فكرة الاقدام والجرأة وتعلم في مدارس الخطط المفيدة التي تقوي ارادة التلاميذ وتؤسس المكاتب لألف الشبان والطلاب مطالعة

المكاييل والمصنوعات المزورة بالاثمان البخسة وتدعو اهل العلم لالقاء المحاضرات وتمنح الجوائز للمتميزين في اللغات الاجنبية وتعلم في مدارسها لغات البلاد التي تكون ميدانا فسيحا لحركتها التجارية وبالجملة تنشئ شبيبة يسهل على كلّ الدخول في الحياة التجارية تدخل هذه الحياة وامامها مسالك النجاح .

ومن متممات التربية الاقتصادية الدروس الليلية والمتاحف التجارية ودور الانباء والاستعلامات وكل هذه متممة لفوائد التدريس والتعليم .

٢ — الغرف التجارية توجه الرأي العام نحو عقد المعاهدات التجارية على المبادئ المفيدة وتسعى في تنظيم تعرفات الجمارك بحيث تسهل نشوء التجارة وتقدمها

٣ — تتوسط الغرف التجارية في عقد المقاولات بين الامم لحماية حق التملك الصناعي خارج البلاد كما في داخلها وتطالب بسن القوانين اللازمة لانتقال الحقوق الاجارية والبيوت التجارية من البائع الى المشتري دون اضطرار الى تغيير اسمائها وبذلك يصان كل اسم تجاري ذي شهرة من الاختلاس والضياع .

٤ — الغرف تساعد الحكومة مساعدة جادة لانشاء المشاريع العمرانية النافعة .

٥ — تصدر الغرف التجارية مناشير ومجلات وتطبع محاضر جلساتها وكثيراً ما تنشر نتائج تحقيقاتها الخاصة عن المسائل التجارية .

٦ — اذا كانت دائرة الغرفة ضيقة النطاق لا تقتصر في ابحاثها وتتبعاتها على هذه الدائرة وتطالب بالاصلاحات التي تعم عامة انحاء المملكة وتنتخب كل ما يمكنها من الوسائل التي تؤدي الى التقدم والرقي .

وفي المراكز التجارية الاوربية كافة المدنية تقوم بهذه الوظائف احسن قيام واعضاؤها من الرجال الذين تقدموا او مهروا واختصوا بحقبة من حياتهم في التجارة واشتهروا في خلالها بالعلم والخبرة ومكارم الاخلاق . واذا شئت ان تعلم كل الاعمال اولئك الرجال ، رجال العلم والعمل ومباحثاتهم من الفوائد فهذه آراؤهم في المسائل التي لها مساس بحياة بلادهم الاقتصادية والمالية ومطاليبهم التي يعرضونها على حكوماتهم . اعمالهم وآثارهم المفيدة كلها شواهد وحجج دامغة .

اقتبست تركيا غرفها التجارية من الغرف الفرنسوية ولذلك سنبحث هنا عن ماضي هذه وحاضرها لعلاقتنا بذلك . اول غرفة تجارية فرنسوية أسست غرفة مرسيليا التجارية التي كان تأسيسها في اواخر القرن السادس عشر وانشئ ايضا في اوائل القرن

السابع عشر من الغرف التجارية في تسع مدن فرنسية محافظة على المصالح التجارية. ولكل واحدة من هذه الغرف شكل خاص ومع ذلك فان لها اوصافاً عامة مشتركة فهي تتألف من اعضاء الغرف الطبيعيين [illegible] والاعضاء المنتخبين [illegible] ، ينتخبون من صنوف التجار والصناع [illegible] اعضاء محكمة التجارة سابقاً . وكانت الغرف متكلفة بابداء آرائها ومطاليبها فيما يختص بالمصالح التجارية وعرض المذكرات التي يرفعها التجار اليها الى المراجع العليا .

يقول مؤرخو الفرنسيين لم تؤثر هذه الغرف في سياسة البلاد الاقتصادية تأثيراً مهماً ولم يكن لها [illegible] الا ان غرفة التجارة المرسيلية لم تكن كذلك بالنسبة لاختيارها الطبيعي ولان معاملات الشرق كانت ملحة ، [illegible] التجار من الطوائف والواجهات المؤيدة بالقانون وكانت تسمع [illegible] الفرنسيين في مرسيليا وكانت لها استقلال [illegible] في البحر المتوسط . ومن جملة الاعمال التي كانت تشتري الاسرى وتقدم الهدايا الى الملك وتكتب التقارير الشكرية وقد [illegible] [illegible] عام ١٧٨٩ .

وفي اثناء اكثر اوضاع العصر السابق عقب الثورة الفرنسية الكبرى أنشئت الغرف التجارية في [illegible] مدة [illegible] اعوام واستقل اثنان وعشرون [illegible] غرف تجارية مقيدة بقيود نظامية ضيقة النطاق غير ان هذا الشكل لم [illegible] طويلاً [illegible] حق انتخاب الاعضاء الا لاربعين او خمسين تاجراً [illegible] الوالي وقضى الامر المؤرخ سنة ١٨٣٢ باحداث هيئة منتخبة مؤلفة من اعضاء محكمة التجارة واعضاء مجلس الصلح وجماعة من التجار [illegible] عدد اعضاء [illegible] المجلسين وبعد ثورة عام ١٨٤٨ اعطي حق انتخاب الاعضاء لغرفة التجارة التجار الذين يؤدون ضريبة [illegible] . ولما عادت الادارة السابقة امر الامبراطور أن يكون تأليف هيئة الانتخاب من قبل الوالي والقاعدة [illegible] اليوم في انتخاب الاعضاء وضعت عام ١٨٧٢ . وآخر نظام يتعلق بالغرف التجارية وضع عام ١٨٩٨ .

والغرف التجارية في نظر القانون الفرنسوي هي واسطة [illegible] الحكومة عن المصالح التجارية في احتياجاتها المعينة . ولا توجد الغرف التجارية في البلاد عامة وانما يطلب ناظر التجارة والصناعة تأسيسها حيث يرغب [illegible] رأي مجلس الناحية التي طلب الناظر تأسيس الغرفة فيها ورأي مجلس الولاية [illegible] الغرف التجارية فيها وبعد كل ذلك

تفتتح بارادة خاصة . وفي القانون صراحة بانه لابد من وجود غرفة تجارية واحدة في كل ولاية على الاقل واذا دعت المصالح التجارية الى تأسيس اكثر من غرفة يجوز وعندئذ يذكر في الارادة الصادرة بتأسيس كل غرفة حدود المنطقة التي يتعلق بالغرفة الدفاع عن مصالحها التجارية . وفي بعض الولايات تسع غرف تجارية . وللغرف التجارية اعضاء اصليون اوعاملون واعضاء مخابرون . وسأعود الى بيان كيفية انتخاب الاعضاء الاصليين اما الاعضاء المراسلون فتنتخبهم الغرف رأساً ولهم الحق في حضور الجلسات و يستفاد بآرائهم ولايجوز ان يكونوا اكثر عدداً من الاعضاء الاصليين . والاعضاء المراسلون احسن صلة بين الغرفة والتجار و بوجودهم في هذه العضوية يتهيئون للانتظام في المستقبل في العضوية الاصلية التي لاشك انها اكثر مكانة من الاولى ولايغرب عن القارئ الكريم ماينجم عن هذه الاصول من الفوائد . وعدد الاعضاء العاملين يختلف بين ٩ و ٢١ و يجوز ابلاغ عددهم الى (٣٦) في غرفة التجارة الباريزية فقط ويجب التصريح بعدد اعضاء كل غرفة في الارادة القاضية بتأسيسها واذا قضت الاحوال يجوز تعديل هذا العدد بالارادات التي تصدر بعد التأسيس .

واليك الآن اصول انتخاب الاعضاء الاصليين . ينتخب كل من محكمة التجارة وغرفة التجارة ومجلس الصلح ومجلس البلدية والمجلس العام بعض اعضاء مجلسه فتتألف من هؤلاء المنتخبين «بفتح الخاء» ورؤساء المجالس المذكورة «محكمة التجارة والغرفة التجارية ومجلس الصلح والمجلس العام» لجنة تعنى بتنظيم دفتر باسماء المنتخبين «بكسر الخاء» ولا يجوز ان يكون عددهم اقل من خمسين ولا اكثر من الف «الا في باريز فيجوز ان يكون عدد المنتخبين ثلاثة آلاف وان يكون معادلا لعدد عشر التجار المكلفين بتأدية ضريبة البتنت و بعد اتمام هذا الدفتر يدفعون به الى الوالي ليعلنه

ثم تلتئم لجنة الانتخاب تحت رئاسة مدير الناحية وتشرع بالانتخاب وشروط الانتخاب العضوية ان يكون المرشح مكلفاً بتأدية ضريبة البتنت منذ خمس سنين ومقيماً خلال هذه المدة داخل حدود الاقليم الذي تنتسب الغرفة اليه و بالغاً الثلاثين من عمره وان يكون ايضاً اما تاجراً اودلالا في البورصة اومن مديري شركات الانونيم اوربانا لاحدى السفن ذات الاسفار البعيدة ولم يصرح القانون بشروط اللجنة غير انه معتبر ضمناً لما لاعمال الغرف ومقاصدها من الشأن الوطني

وتجري الانتخابات بالرأي الخفي والاكثرية المطلقة عن المرشحين المشارة اسماؤهم على

قائمة عامة واذا تساوت الآراء ينظر الى الأكثر بالاصلية واذا تكرر التساوي يرجح الاكبر سناً ثم يكتبون محضراً بصورة الانتخاب ويدفعونه الى الوالي وهذا يرسله الى ناظر التجارة · وللناظر حق مطلق في رفض عضوية اي شخص كان من المنتخبين (بفتح الخاء) ولو لم يكن ثمت اسباب قانونية · وبعد اجازة انتخاب الاعضاء وتصديقه من قبل الناظر يؤسس الوالي الغرفة بالفعل · ومدة العضوية ست سنوات ويتجدد انتخاب ثلث الاعضاء مرة في كل عامين بطريقة الاقتراع ويجوز اعادة انتخاب اي عضو كان بعد انقضاء مدته مهما تكرر انتخابه للعضوية والعضو الذي يتغيب عن الغرفة ستة اشهر بلا معذرة يطلب الناظر رأي الغرفة في شأنه ثم بعد اخذ رأي الغرفة يعلن انه اعتبر مستقيلا من عضوية الغرفة وينتخب (بفتح الخاء) سواء في اول انتخاب (من الانتخابات الجزئية) التي تتخلل الست سنوات ·

ظهر للقارىء الكريم ان الانتخاب لا يشمل التجار كافة ولقد تكرر الطلب من مجلسي الامة والاعيان لتوسيع هذا الحق ولم يسعف المجلسان هذا الطلب · وبعد ان تتألف الغرفة من الاعضاء يجتمع اعضاؤها وينتخبون لهم رئيساً اول ورئيساً ثانياً او رئيسين ثانويين وكاتباً واميناً للصندوق وللغرفة التجارة البحرية وحدها الحق في انتخاب عدة رؤساء ثانويين وكاتبين ويتجدد انتخاب الرؤساء والكاتب وامين الصندوق مرة في كل عامين ولا بأس بتجديد انتخابهم لهذه الوظائف نفسها وللولاة والمتصرفين الحق في حضور الجلسات وآراؤهم استشارية وكانوا قبلاً من الاعضاء الطبيعية يرأسون الجلسات التي يحضرونها · واذا فقدت الغرفة ربع اعضائها باي سبب من الاسباب يجب انتخاب غيرهم في مدة شهرين وتدعى هذه الانتخابات الانتخابات المتممة · الا اذا كانت السنة التي حدث فيها هذا النقص في مجموع الاعضاء سنة الانتخابات الجزئية فيجب حينئذ التربص ريثما تجري هذه الانتخابات · ولا يجوز هذا التأخر الى حلول وقت الانتخابات الجزئية اذا فقدت الغرفة نصف اعضائها فاكثر · ومن حاز الاصوات الكافية في الانتخابات المتممة تنتهي مدته بانقضاء مدة العضو الذي انتخب عنه ·

ولا تجري المفاوضة من امر ما في الغرفة الا اذا حضر اكثر من نصف الاعضاء ولا يبرم امر الا باكثرية الاصوات المطلقة واذا تساوت الاصوات فالارجحية في جانب الرئيس ·

ولا يتقاضى الرئيس والاعضاء رواتب عن اعمالهم هذه ولرئيس محكمة التجارة

حق التقدم على رئيس غرفة التجارة في التشريفات كما ان لاعضاء هذه المحكمة نفس الحق على اعضاء الغرفة التجارية .

وللغرف التجارية استقلال تام في الامور الداخلية وهي تسن نظامها الداخلي وتعدله كما شاءت ولها حق المخابرة رأساً مع ناظر التجارة وغيره من النظار . والقانون صريح في ان للغرف ان تنشر محاضر جلساتها واكثر الغرف تستفيد من هذا الحق . وليس لاعضاء غرف التجارة صفة الموظفين ولا تعتبر اعمالهم من اعمال القوة الاجرائية بتاتاً .

واليك الواجبات الرئيسة التي يجب ان تقوم بها غرف التجارة باعتبارها شخصاً ادبياً ذا استقلال له كما عليه حقوق وواجبات ،

١ — الاجابة عن الاسئلة التي ترد الى الغرف فيما يتعلق بالامور الصناعية والتجارية .

٢ — ان تبدي الغرف آراءها في اسباب ترقية الصناعات والتجارة

٣ — القيام بالاعمال التي يتحتم على الغرفة صيانتها

فالبند الاول والبند الثاني من واجبات الغرف الاستشارية والثالث من حقوقها الادارية . والغرف التجارية تؤسس مخازن عامة ومستودعات تجارية ودوراً للبورصة ومدارس تجارية وكذلك تشتري امتيازات بعض المشاريع النافعة . ولا بأس بمنح الغرف هذه الامتيازات اذا رغبت هي فيها بشرط ان لا تثبط مساعي الافراد وتضعف فيهم قوة الاقدام للقيام بهذه الاعمال والمشاريع . والامور التي يرجع فيها لرأي الغرف هي كل ما له مساس بالنظامات والعادات التجارية وانشاء غرف تجارية جديدة ودور للبورصة ومحاكم تجارية ومراكز لسمسرة البورصة والدلالين وبيان اسعار الاموال وتصديقها عند الحاجة وما له علاقة بتعريفة الدلالة وانظمتها وتعاريف الجمارك واصول الرسوم الجمركية وتعارف النقليات وقوانينها والضرائب التي تؤخذ لتنفق في محلها للمشاريع النافعة والعمرانية وتأسيس مصارف « بنوك » جديدة او فروع للمصرف الفرنسوي ومخازن عامة واحداث اماكن للبيع بالمزايدة .

والغرف التجارية مكلفة بدفع ضريبة الباتنت عن الاشغال التجارية التي تتعاطاها برخصة خاصة او امتياز بشرط ان يكون لها منها ربح صاف واما اذا توازنت النفقات والمداخيل فلا تدفع شيئاً . ومن حقوق الغرف المهمة حق المخابرة بعضها مع بعض والاتحاد لصيانة

المصالح العامة المشتركة وتتكبد بعض النفقات المشتركة ايضاً . فالمثابرة سهلت المفاوضة بين الغرف وبالاشتراك سهل القيام بالمشاريع التي لها علاقة باكثر من ولاية .

تنقسم مداخيل الغرف الى ثلاثة اقسام : (١) ضريبة الباتنات التي تستوفى من التجار بحسب طبقاتهم ومكانتهم والهبات والوصايا (٢) المداخيل الغير الاعتيادية وهي الضميمة التي تضاف الى ضريبة الباتنات والتخصيصات التي تأخذها من الحكومة وما يرد على الغرف من مبيع العقارات والقروض (٣) المداخيل الصافية التي تأخذها الغرف المذكورة من الاعمال والمشاريع النافعة والتجارية التي تقوم بها .

وتنقسم نفقات الغرف ايضاً الى ثلاثة اقسام « ١ » النفقات العادية « ٢ » النفقات الغير العادية « ٣ » النفقات الخاصة .

النفقات الاولى ماتنفقه الغرف لادارتها السنوية . الثانية ماتنفقه الغرف لشراء الاراضي وعقارات او بنائها والمخصصات الغير العادية . والثالثة وهي النفقات الخاصة ماتنفقه الغرف على الاوضاع التي لها او تعهدت في ادارتها . والقانون الفرنسوي الاخير سمح للغرف التجارية بتأليف ذخر احتياطي وهي مكلفة بتنظيم موازنة منتظمة تجيزها نظارة التجارة ولها ان تعقد قروضاً باسمها ولكن لابد من اقترانها بارادة رئيس الحكومة .

هذه خلاصة كيفية تأسيس غرف التجارة الفرنسوية ويظهر مما سبق انها ليست حرة تماماً وبينها وبين الحكومة صلات وارتباط .

الباقي للآتي

بين النهرين : تعريب ز . خ

* * *

نهضة سورية

لم يبق مجال للشك بان بلاد الشام ناهضة نحو الترقي بقدم ثابتة وعزم اكيد فقد بدأت تباشير النهضة من بيروت بعيد حوادث سنة الستين التي انتهت بمنح الاستقلال الاداري لجبل لبنان ووضع امرها في اواخر مدة السلطان المخلوع عدو المعارف المدود ثم سورية نفحة من تلك الروح الطيبة بعد اعلان الحرية اذ ايقن بعض الاعمال ان العهد عهد كفاءات لاعهد شفاعات والدور دور نشاط واقدام لادور جمود واحجام وان من لايعد للدهر عدته يهلكه الدهر ولامن يرحمه .

وقد نال من نعمة الدستور في السلطنة كل بلد بقدر استعداد اهله وكان من توفرت لهم ذرائع العلم اكثر ركوضاً الى ورود مناهل العلم وليس في سورية مدينة